تركز على رفع الطاقة الاستيعابية وربط المناهج باحتياجات السوق

استراتيجية جديدة لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن خلال خمس سنوات

■ «صنعاء/سبأ

كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن استراتيجية جديدة لتطويرالتعليم الفني والتدريب المهني في اليمن خلال سقف زمني لا يتجاوز الخمس السنوات القادمة .

واشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أنه تم اعتماد استراتيجية نوعية لتطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني من خلال رفع الطاقة الاستيعابية إلى الضعف بحلول نهاية العام ٢٠١٥م وربط المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل إلى جانب تحسين مستوى كفاءة ونوعية التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن .

ولفت التقرير إلى أن استراتيجية تطوير التعليم الفني والتدريب المهني والتي تم تضمينها الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١م- ٢٠١٥م ستركز على تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ورفع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني واستحداث برامج وتخصصات تتوائم واحتياجات سوق العمل .

وتتضمن الاستراتيجية الجديدة تشجيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم الفني والتدريب المهني وتشجيع استثمارات التعليم الفني والتدريب المهني الموجة للمرأة والمتسربين من التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة والتوسع في برامج التدريب المستمر والتعاوني وتطوير نظام الامتحانات بما يتفق والمناهج التعليمية والتدريبية إلى جانب رفع قدرات المدرسين والمدربين مع تأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع وسد العجز وتأسيس وتنفيذ مجالس الجودة والاعتماد الاكاديمي في الوزارة والمؤسسات التابعة لها واستكمال بناء نظام المعلومات الفنية والمهنية.

رأي اقتصادي

التأمين من خلال المصارف

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ «مما لا شك فيه أن نشأة ظاهرة التأمين من خلال المصارف والمؤسسات المالية ارتبطت بالظروف الملائمة التي أحاطت بالقطاعين المصرفي والتأميني، فالمصارف والمؤسسات المالية اليمنية بدأت بإقحام التأمين عند تطبيقها ودخولها صيرفة التجزئة "RETAIL" وتحت وطأة الركود الاقتصادي سعيا إلى خدمة شرائح مختلفة من الزبائن والعملاء والأفراد انطلاقا من تحقيق هامش الربح المجزي ومن توزيع مخاطره بالإضافة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة والمتطورة التي تم تجهيزها بها وهي ذات كلفة عالية كما أن شركات التأمين العاملة في بلادنا سعت نحو توسيع قاعدة المتعاملين من خلال القطاع المصرفي نظرا لمحدودية الوعي التأميني وللقصور في نشر المكاتب والفروع في المناطق.

ولا شك أن شركات التأمين وجدت ضالتها من خلال التأمين عبر المؤسسات المالية والمصرفية المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية اليمنية كما أن المصارف والمؤسسات المالية وجدت في خدمات التأمين ما يتكامل مع أنشطة صيرفة التجزئة وإضافة جديدة للمنتجات والخدمات وعزز في إقدام القطاعين على التعاون والتكامل بين شركات التأمين والمصارف والمؤسسات المالية لقيام صناعة تأمينية من خلال المصارف تكن محترفة نظرا لقوة وسلامة القطاعين المالي والمصرفي اليمنيان ودخولهما بقوة وتملك المصارف والمؤسسات المالية شركات تأمينية أو تعمل على تأسيس شركات تابعة أو قيام بمساهمات متبادلة في أسهم الطرفين مما أعطى هذه الظاهرة أبعادا كثيرة ومحفزة لتوسيع أنشطة التأمين من خلال المصارف والمؤسسات المالية التي اتخذت أشكالا وصيغا متعددة.

تسجيل ١٠٤٨ علامة تجارية خلال الربع الأول من العام الحالي

■ «كتب /أحمد الطيار

تمكنت الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة من تسجيل ١٠٤٨ علامة تجارية جديدة خلال الربع الأول للعام الحالي ٢٠١١ م فيما بدأت من جهة أخرى بتطبيق قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٠م بالإضافة إلى تطبيق قانون التصاميم الصناعية رقم ٢٨ لعام ٢٠١٠م كما أنها أعدت اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة مؤخراً بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في ديوان عام الوزارة والجهات الأخرى تمهيداً لرفعها لمجلس الوزراء.

وأوضح الأخ عبده الحذيفي مدير عام الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية انه تم تسجيل ٥١٤ علامة تجارية جديدة منها ١٨٢ علامة محلية و٣٢٣ علامة أجنبية فيما تم تجديد ٢٩٣ علامة جديدة شملت ٢٧٦ علامة أجنبية و١٧ علامة محلية أما التنازلات فقد سجل ٤٤ تنازلا وتم تعديل ٢٧٧ علامة.

لافتا إلى حدوث انخفاض بسيط بمعدل تقديم طلبات تسجيل العلامات التجارية للربع الأول من عام ٢٠١١م مقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة ٧٪.

مضيفا: إن الإدارة سجلت في مجال التصاميم الصناعية تصميمين صناعيين جديدين و تلقت طلبات تسجيل٧ تصاميم صناعية جديدة.

أما في مجال براءة الاختراع فقد سجلت الإدارة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م ١٤ طلبا جديدا بارتفاع قدره طلبا واحد مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي .

وفي مجال مذكرات الحماية، والاعتراضات على طلبات تسجيل العلامات تم الفصل في ١٧ اعتراضا شملت طلبين بالحماية و١٥ اعتراضا على التسجيل.

ولفت المدير العام إلى أنه تم في مجال الأتمتة تعديل جميع إصدارات نظام العلامات التجارية من إعلانات نشر طلبات وتسجيل العلامات التجارية، وغيرها بما يتواكب مع قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وقانون التصاميم الصناعية وتم استكمال إعداد قرارات الفصل في الاعتراض إلكترونياً ، وإضافة الفحص الشكلي المبدئي لبراءة الاختراع ، واستخراج وثائقها، مع ربط إعلانات التجديدات بنظام النشر الحالي والبدء بتطبيق النشر الإلكتروني للتجديدات بالتعاون مع مجلة التجارية وتم تبويب إعلانات نشر مواد الملكية الفكرية في المجلة.

اقتصاديون يدعون لوضع استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية

■ «كتب محمد راجح

دعا اقتصاديون لمعالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري لليمني وإقرار استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية التي تعاني من إهمال شديد وتبديد لثروات هامة يمكن أن تستغل كمورد اقتصادي لدعم الاقتصاد الوطني.

وطبقا لتقرير حكومي فإن الواردات السلعية في اليمن نمت بوتيرة أسرع من الصادرات مما احدث خللا في الميزان التجاري والذي استفحل بشكل اكبر خلال الثلاثة أعوام الماضية بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض أسعاره نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط إلى أن هذه العوامل أدت إلى ظهور عجز في الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م.

ويؤكد خبراء أن هناك العديد من المعوقات في القطاع التجاري تتمثل في عدم أنجاز استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية وضعف القدرات التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية وندرة توفير البيانات والمعلومات عنها.

لافتين إلى انعدام وجود أجهزة متخصصة لتمويل ضمان الصادرات وكذا ندرة توفر منظومة متكاملة وحديثه للتعبئة والتغليف.

وتستهدف خطة التنمية الرابعة تنمية الصادرات السلعية غير النفطية إلى ١٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية في إطار حرية التجارة والمنافسة وآليات السوق.

وتسعى الحكومة في إطار الخطة الخمسية إلى تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات لتحقيق أهداف الاستراتيجية في هذا المجال

وتتضمن هذه السياسات استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية وتحسين الأداء اللوجستي للتجارة الخارجية في المعابر الحدودية وتعزيز قدرة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

كما تشمل الإجراءات توفير وتنويع مصادر الواردات من السلع الأساسية بالجودة والأسعار المناسبة وتطبيق قواعد حماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالإضافة لتشجيع وتحفيز الصادرات النفطية وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات الوطنية بالأسواق الخارجية ومواصلة دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الإقليمية والدولية وتعظيم الاستفادة من آليات توسيع الأسواق في تنمية وتنويع الصادرات السلعية غير النفطية وتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات.

ملتقى القطاع الخاص لتنمية التجارة بين البلدان الإسلامية ينطلق غداً في الشارقة

■ «الثورة/خاص

تنطلق غداً فعاليات (الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص لتنمية التجارة البينية والاستثمار في المشاريع المشتركة بين البلدان الإسلامية) الذي تستضيفه إمارة الشارقة وتشرف على تنظيمه غرفة تجارة وصناعة الشارقة برعاية الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى - حاكم الشارقة ,تحت شعار (المشاريع الصغيرة والمتوسطة.. الفرص والتحديات في اقتصاديات الدول الإسلامية).

ويتزامن انطلاق الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص مع افتتاح المعرض التجاري الثالث عشر لدول منظمة المؤتمر الإسلامي ,حيث تقام الفعاليتان في مركز إكسبو للمعارض ,ويشارك فيهما نخبة من المسئولين ورجال الأعمال والمستثمرين والمتخصصين في الاقتصاد من مختلف دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويهدف الملتقى إلى التأسيس لاقتصاد إسلامي متين ,بما يصبّ في الجهود المشتركة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي ويركز على فتح آفاق وأسواق جديدة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما يهدف كل من الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص والمعرض التجاري الثالث عشر إلى الترويج لثقافة التقارب بين مختلف دول منظمة المؤتمر الإسلامي, والدول الأخرى المشاركة ,وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالتركيز على القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز القدرات في مجال التجارة.

٢٢ مليار ريال أرصدة التوفير البريدي في ٢٠١٠م

■ «صنعاء/سبأ

ارتفعت أرصدة صندوق التوفير البريدي خلال العام الماضي ٢٠١٠ إلى ٢٢ ملياراً و٦٥٩ مليون ريال، مقارنة بـ١٩ ملياراً و٧٩٨ مليون ريال العام الذي يسبقه بنسبة زيادة بلغت ١٤٪.

وأوضح تقرير إحصائي صادر عن الهيئة العامة للبريد أن عدد حسابات المودعين في الصندوق ارتفع خلال نفس الفترة إلى ٤٥٧ ألفاً و٣٣٤ حساباً، مقارنة بـ٤٠٨ آلاف و٥١٢ حساباً العام ٢٠٠٩م.

وحسب التقرير الذي حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه، فقد ارتفعت إيرادات الهيئة من خدمة التوفير إلى مليار و١٤٢ مليون ريال العام ٢٠١٠م مقارنة بـ٧٦٤ مليوناً و٦٦٠ ألف ريال العام ٢٠٠٩م.

وأرجع مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي عبداللطيف أبوغانم الزيادة في الأرصدة والحسابات إلى منح مودعي التوفير نسبة أرباح ١٥,٠١٥٪ العام الماضي والذي كان له الأثر في زيادة الثقة لكثير من شرائح المجتمع .

وقال: جاءت النسبة المرتفعة انعكاسا لما حققته الهيئة من خلال استثمار أموال المودعين بشكل مبني على أسس استثمارية اقتصادية وتنموية سليمة.. لافتاً إلى أن الهيئة ساهمت في خلق وتعزيز العملية الاقتصادية في البلد كون البريد اليمني يمثل بنية تحتية اقتصادية للدولة ومجالاً خصباً في استثمار أموال المودعين.

وأشار أبو غانم إلى أن الهيئة تعتزم إعداد خطة ترويجية ودراسة لإيجاد فرص جديدة للاستثمار لتنمية موارد الهيئة بهدف تحسين أداء الصندوق للعمل بكفاءة أفضل توازي نفس السياسات المتبعة في البنوك المنافسة.

وبين أنه يتم حاليا إعداد خطة ترويجية للصندوق وكذا عمل دراسة لإيجاد فرص جديدة لاستثمار أموال التوفير حيث تشمل المرحلة الأولى شراء أسطول نقل بري والاستثمار في مجال العقارات، وغيرها من الاستثمارات وكذا بحث فرص جديدة للاستثمار لزيادة موارد الصندوق والهيئة وذلك من خلال تقييم نشاط الصندوق والرفع بالاختلالات والمشاكل الموجودة.

وذكر أنه سيتم إنشاء إدارة التمويلات لتنظيم إدارة تمويلات صندوق التوفير وكذا إدارة مراجعة حسابات الصندوق، لافتا إلى أن خطة الصندوق تشمل رفد الصندوق بكوادر جديدة في المجال المصرفي والتسويقي .

وقال أبو غانم أن الصندوق سيعمل على فتح حساب لعملائه بالدولار لمن يرغب وكذا فتح حساب الودائع الثابتة، وانه يتم استكمال الإضافات والتعديلات الخاصة ببرنامج التوفير بهدف معالجة الخروقات والمشاكل الحالية والتعاقد مع محاسب قانوني للصندوق، مضيفاً أنه سيتم ربط ودمج نظام التوفير البريدي بنظام الحساب العام لصندوق التوفير البريدي لمراقبة حركة المناطق والمكاتب البريدية في نظام واحد كخطوة أولى.

وتابع قائلاً: سيتم إعداد اللائحة التنظيمية والهيكل التنظيمي لصندوق التوفير بغرض تنظيم أعمال الإدارة وتحديد المهام والاختصاصات وطبيعة بيانات المودعين اليا في دفاتر التوفير وكذا إعداد لائحة تنظيم منح المكافآت والحوافز للعاملين في صندوق التوفير بدءاً من الشباك وانتهاء بموظف الإدارة العامة للصندوق.

وفقا لتقرير الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي فقد ارتفع عدد عمليات الإيداع خلال الفترة العام الماضي ٢٠١٠م، ليصل إلى ٦٢٣ ألفاً و٢٧٩ عملية إيداع بقيمة ٣٣ ملياراً و٨٦ مليون ريال، مقارنة بـ٥٢٧ ألفاً و٧٦٣ عملية إيداع العام ٢٠٠٩م بقيمة ٢٦ ملياراً و٦٥٤ مليون ريال.

وأشار التقرير إلى أن عدد الحسابات الجديدة بلغ خلال نفس الفترة ٥٦ ألفاً و٣٠٦ حسابات جديدة، بزيادة ٨ آلاف و٥٢٧ حساباً العام ٢٠٠٩م.

إعلان فقدان

فقدت لوحة معدنية لسيارة خصوصي برقم ١/٤١١٥٠ صادرة من مرور العاصمة فمن وجدها عليه الاتصال مشكوراً بالرقم ٧١١٨١١٥٤٥

٢٠٠ مليار ريال تكلفة مئات المشاريع التنموية في محافظة لحج

■ «الحوطة/سبأ

شهدت محافظة لحج خلال الخمس السنوات الماضية تنفيذ مشاريع تنموية بتكلفة بلغت مائة مليار وتسعمائة وخمسة وستين مليونا وثمانين ألف ريال شملت القطاعات التربوية والصحة والسكان والمياه والصرف الصحي والكهرباء والطرقات والزراعة والري والاتصالات والشباب والرياضة والتعليم الفني والثقافة إضافة إلى تحسين المدن.

وبحسب تقرير صادر عن مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة في القطاع التربوي ٣٢١ مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت أربعة مليارات و٥٩٩ مليونا و٥١١ ألف ريال.

فيما بلغ عدد المشاريع المنفذة في قطاع الصحة العامة والسكان ١٦١ مشروع بتكلفة إجمالية مليارا و٧٦١ مليونا و٤٧١ ألف ريال تمثلت في بناء مستشفيات ومراكز ووحدات صحية وتأهيل الخدمات العامة في قطاع الصحة وفي قطاع المياه والصرف الصحي فقد تم تنفيذ ٦٣ مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت مليارا و٥٩ مليونا و٩٥٤ ألف ريال، ونفذ ٢٢ مشروعا في قطاع الكهرباء بتكلفة بلغت ٦١٣ مليونا و٣٧٧ ألف ريال وفي قطاع الطرقات تم تنفيذ ٣٥ مشروعا بتكلفة بلغت أربعة مليارات و١٨٩مليونا و١١٢ مليارات و٧١٦ مليونا و٨٧٥ ألف ريال وفي قطاع الشباب والرياضة فقد تم تنفيذ ١٣ مشروعا بتكلفة بلغت ٥٤١ مليونا و٧٩١ ألف ريال إلى جانب تنفيذ العديد من المشاريع في قطاع التعليم الفني بتكلفة بلغت ١١٦ مليونا و٣٢١ ألف ريال.

وأشار تقرير مكتب التخطيط والتعاون الدولي أن قطاع الثقافة شهد تنفيذ عددا من المشاريع بتكلفة بلغت ٩٩مليون ريال فيما بلغ ما انفق على الجانب الاستثماري في المحافظة واحد وثمانون مليارا و٣٦٠ مليونا و١٨٠ ألف ريال .

ونوه التقرير بأن المحافظة حظيت بالعديد من مشاريع الانارة والرصف وتأهيل الأسواق وتحسين مداخل المدينة والحفاظ على نظافتها بتكلفة بلغت ٣١٧ مليونا و٣٨٦ ألف ريال، إلى جانب مشاريع أخرى في ذات الاطار بتكلفة بلغت ٨٩١ مليونا و٤٨٠ ألف ريال.